العلة في السياسة الأميركية الامبريالية وليس في "قوة الصوت" اليهودي

اعلن الملك حسين مرارا عن
ان الموقف الاميركي ، واقراره
من انحياز لمصداقيتها للقيام بدور
لحل النزاع في الشرق الاوسط
الدائر المباشر الذي خرج به المعلقون
الاحانب هو ما هي خطوة الملك
وكان ذلك منسنا على الافتراض بانه
السياسة الاردنية قد ارتكزت طوال
العاصمة على الدور الاميركي في
منطقة الشرق الاوسط، فان الامر
هو ان تغيير هذه السياسة طالما ان
الاميركي قد فقد مصداقيته باعتراف
اول في الدولة الاردنية.

اساس هذا الافتراض اخذت تظهر
تطمينات باحتمال تحسن العلاقات
الاردن وسوريا، وبتوفر فرص لاعادة نوع
العربي غير المعتمد على دور
المتحدة، خصوصا بعد الفشل
في لبنان ونجاح سياسة التصدي
التي اعتمدتها كل من سوريا والحركة
اللبنانية في مواجهة اتفاقية ١٧
اسرائيل.

الادارة الاميركية ، المطلعة على
الامور بالنسبة للسياسة الاردنية ،
تجاري اصحاب التكهنات وجهة
وحاول عدد من الناطقين باسمها
تصريحات الملك بانها حالة انفعال
يترتب عليها تطورات سياسية ذات

بالفعل الغيت صفقة صواريخ
دون اي رد فعل اردني رسمي
"التعاون" مع اميركا لتسليح
"قوة الانتشار السريع" الاردنية،
مؤخرا، مناورات عسكرية اردنية
مشتركة ، كما ذكرت مجلة
الاميركية" ، وكما اعترف بذلك
اون اميركيون.

وهكذا كانت التصريحات الانتقادية
الاميركية مجرد "زوبعة في
" ، اما النهج، نهج الاعتماد على
المتحدة فلم يتغير، وانما ازداد
باجراء المناورات العسكرية المشتركة.
هذا التناقض بين انتقاد الموقف الاميركي
قضية الشعب الفلسطيني من جهة
رتباط بالسياسة الاميركية ومخططاتها في
الشرق الاوسط من جهة اخرى يحاول
تجاوزه نفسيره بالفصل التعسفي بين الموقف
الاميركي من القضية الفلسطينية ، والموقف
الاميركي من مختلف القضايا الاخرى. واصحاب
هذا الموقف يؤيدون ، في العادة، وبصورة
الرؤساء السياسة الاميركية بوجه عام،
يعبرون التعبير عن هذه السياسة تجاه
القضية الفلسطينية حالة استثنائية فرضتها
الحالية اليهودية في اميركا وحاجة
الرؤساء الاميركيين الى اصوات الناخبين
اليهود، ولذلك لا يجدون ما يقدمونه لتجاوز
"الحالة الاستثنائية" سوى دعوة الولايات
المتحدة للتعرف على "مصالحها" الحقيقية،
التي لا تعرفها، والتلويح المزمن، الذي
لم يعد يثير اهتمام احد، بخطر "ضياع"
المصالح اذا ما استمر الموقف الاميركي
على حاله. ولا يخلو الامر من بعض حالات
التطرف و"الفهلوة" القائمة على محاولة
بعض الرؤساء الاميركيين دروسا في
"الواقعية" تكن طبيعة الدوافع الكامنة وراء
هذه المحاولات فان الفصل بين موقف
الولايات الاميركية المتعاقبة من القضية
الفلسطينية ومجموع السياسة الاميركية ورد
الصراع للشعب الفلسطيني لحاجة
بعض الادارات لاصوات الناخبين اليهود امر
مخالف للواقع.

وهناك امثلة عديدة في الممارسة الاميركية
تؤكد ذلك. فالموقف العدائي من
الثورة لا يعود لحاجة الرؤساء الاميركيين
للاصوات الكوبية في الانتخابات ، والانحياز
لتركيا ضد اليونان قائم رغم وجود جالية
يونانية كبيرة في الولايات المتحدة، وعدم
وجود تأثير يذكر للاصوات التركية في
انتخابات الرئاسة الاميركية. وتأييد جنوب
افريقيا العنصرية قوي من قبل الادارات
الاميركية المتعاقبة رغم وجود حوالي عشرين
مليون اميركي من اصل افريقي يعادون،
بالضرورة ، السياسة العنصرية لحكومة جنوب
افريقيا.

ولو كانت الاعتبارات العرقية او الدينية
او الجذور القومية للطوائف السكانية المتعددة
في الولايات المتحدة هي التي تقرر سياستها
لكان من المنطقي الافتراض بان السياسة
الاميركية يجب ان تكون في خدمة بريطانيا
او دول السوق الاوروبية المشتركة باعتبار
ان غالبية الاميركيين هم من اصل اوروبي .
لكن الحال عكس ذلك تماما كما هو في
الواقع.

ان سياسة الولايات المتحدة تقررها، في
الاساس، الاحتكارات الكبرى التي تسيطر

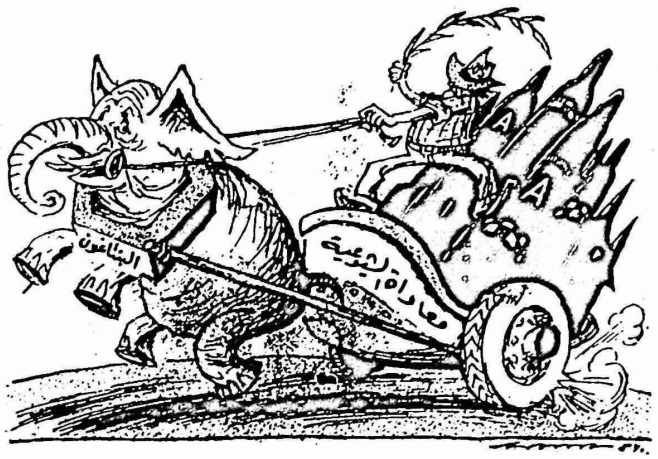

الانطلاقة الانتخابية للحزب الجمهوري

على وسائل الاعلام وكافة وسائل التأثير في
في الرأي العام الامريكي بما تملكه من
امكانات مادية هائلة. وقد كتبت صحيفة
"نيويورك تايمز" موجزة هذا الواقع بكلمات
محدودة "الان شغل اميركا هو الحكومة
وشغل الحكومة هو الشغل من اجل الربح"
ولهذا يوظف كبار رجال الاعمال استثمارات
مالية كبيرة لانتخاب رؤساء جمهوريات
ونواب وشيوخ لخدمة مصالحهم الرأسمالية.

والمثال التالي يكشف هذه الحقيقة ،
حينما رشح ابراهام لينكولن نفسه في
انتخابات الرئاسة الاميركية عام ١٨٤٦
استدان من اصدقائه مبلغ مائتي دولار
لتغطية حملته الانتخابية . وبعد
الانتخابات اعاد المبلغ ناقصا ٧٥ سنتا
فقط انفقها على شراء عصير التفاح لبعض
الناخبين !

انذاك كانت تكاليف حملة لينكولن
٧٥ سنتا. اما في عام ١٩٨٠ فقد قدرت
صحيفة "يو.اس.اند وورلد ريبورت"
تكاليف حملة انتخاب الرئيس بمبلغ ٢٥٠
مليون دولار!

مثل هذه التكاليف تجعل رئيس
الولايات المتحدة مسؤولا في المقام الاول
امام الذين عطوا مالها ودعائما حملته
الانتخابية وليس امام فقراء اليهود في
حي بروكلين او فقراء الزنوج في حي هارلم
بنيويورك.

واذا كان هذا ليس محال الاستطراد
في ايراد الوقائع حول دور الاحتكارات
الكبرى في تقرير سياسة الولايات
المتحدة ، فان الاقتباس التالي عن
"ولم كوانت" الذي شغل منصب المسؤول
عن قسم الشرق الاوسط في مجلس الامن
القومي في عهد كارتر، يلقي الضوء على
حقيقة دوافع واهداف الولايات المتحدة
من دعم اسرائيل. يقول كوانت "من الواضح
ان الولايات المتحدة ما كانت لتنفق
بلايين الدولارات على المساعدات العسكرية
والاقتصادية (على اسرائيل) لمجرد الشعور
بالالتزام الاخلاقي ، او بسبب ضغوط ٢ بالمئة
من سكانها (نسبة السكان اليهود في الولايات
المتحدة).

هناك شيء اكثر ملموسية وتحديدا في مركز
الاعتبار ، ان اسرائيل يجب ان تكون رصيدا
استراتيجيا للولايات المتحدة ، وقوتها يجب
ان تكون قادرة على مقابلة النفوذ السوفييتي.
ووفقا لهذا المفهوم فان اسرائيل هي الحليف
الوحيد المعتمد عليه للولايات المتحدة في
المنطقة. وفي الحالات القصوى يمكن لاسرائيل
ان تستخدم قوتها لحماية مصالح الولايات
المتحدة ، وربما حتى تقديم قواعد للعمليات
العسكرية الاميركية ، وفي ظروف اقل حدة
تكون اسرائيل ذات قيمة كقلعة معادية
للسوفييت وسط بحر من الدول العربية
الراديكالية."

واضح من هذه الاهداف التي ذكرها
كوانت ، وهي صحيحة ، للتأييد الاميركي
لاسرائيل ان "كسب تأييد الناخبين
اليهود" ليس من بينها، وان المستفيد منها
هم كبار الرأسماليين الاميركيين ، بغض النظر
عن دينهم او جذورهم القومية ، الطامعين
في السيطرة على ثروات واسواق هذه
المنطقة من العالم ، والمعادين لحركة
التحرر العربية ولقوى التحرر والاشتراكية في
المنطقة والعالم باسره.

ولا يغير في هذه الحقيقة واقع وجود
نسبة معينة من اليهود بين هؤلاء
الرأسماليين الكبار. انهم جزء من الطبقة
الرأسمالية الاميركية الكبيرة ورأسماليتهم
تسبق يهوديتهم مثلهم مثل غيرهم من
كبار الرأسماليين المنحدرين من اصول
عرقية ودينية مختلفة.

وفضلا عن ذلك من المعروف ان
غالبية الناخبين اليهود ينتمون الى
الحزب الديموقراطي ، وهناك اخرون
ينتمون الى احزاب ومنظمات صغيرة
اخرى. وربما الجمهوري لم ينجح بقوة
الناخبين اليهود الاميركيين ، وكان فرق
الاصوات بينه وبين كارتر يزيد عن
مجموع كل اليهود الاميركيين بعدة
مرات. ورغم ذلك فان السياسة الاميركية
تجاه اسرائيل لم تتغير بل زادت تأييدا.
والاتفاق الاستراتيجي وزيادة
المساعدات العسكرية والمالية في عهد
ريغان، وعدم اعتباره اقامة المستوطنات
في الاراضي المحتلة غير شرعية كما كان
يقول سلفه كارتر ، كل ذلك شواهد على
ان قوة الصوت اليهودي في انتخابات
الرئاسة الاميركية ذات تأثير ضئيل للغاية
على مجرى السياسة الاميركية، وان هذا
التأثير هو تأثير الرأسمالية اليهودية
الكبيرة في اطار الطبقة الرأسمالية الكبيرة
في الولايات المتحدة وكجزء لا يتجزأ
منها.

اما قول بعض الساسة العرب ان
السياسة الاميركية اخذت في الاونة الاخيرة
تظهر "انحيازا" متزايدا لاسرائيل ، كما
اشار الى ذلك الملك حسين في تصريحاته
الاخيرة، فهو لا يأخذ الوقائع بعين
الاعتبار . لقد كانت السياسة الاميركية
"منحازة" لاسرائيل منذ البداية ، وهي
منحازة لاسرائيل لانها، في الاساس ، منحازة
لمصالحها الامبريالية في المنطقة مثلما
اشار الى ذلك وليم كوانت في الاقتباس
السابق.

ان واقع توزيع المساعدات الاميركية في
هذه المنطقة يؤكد هذه الحقيقة . ففي
سنوات ١٩٧٠ — ١٩٨٠ بلغ مجموع
المساعدات العسكرية لاسرائيل ما يساوي
٣٢ر٢ بالمئة من مجموع المساعدات
الاميركية للخارج ، بينما بلغت حصة الدول
العربية ، ومنها الاردن ، من هذه
المساعدة ٣ر٢ بالمئة. وحتى قبل هذا
التاريخ كانت نسبة "الانحياز" كما تظهره
الارقام هي نفس النسبة حوالي ٩ر٢ مرة
اكثر لصالح اسرائيل.

لقد ادرك السادات هذه الحقيقة.
ولذلك تركجانبا موضوع مناشدة الولايات
المتحدة "الانتباه" للخطر على مصالحها
بسبب انحيازها لاسرائيل، وانتقل الى محاولة
منافسة اسرائيل على دور "الحليف
الاستراتيجي" في المنطقة ، اي الى دور
جعله مجرد "عصا" صغيرة للقيام بادوار
ثانوية في خدمة المخططات العسكرية
الاميركية . وحال الحكام العرب الاخرين الذي
يقدمون للولايات المتحدة القواعد العسكرية
على اراضي بلدانهم ، وينظمون معها
"المناورات المشتركة" ليس بافضل من حال
حكام مصر ، ولم يتجاوز اي منهم دور حامل
"العصا الصغيرة" في تجمع "قوات" السياسة
الاميركية في المنطقة. وظلت اسرائيل هي
الحليف الاستراتيجي الاكبر بين دول
الشرق الاوسط للامبريالية الاميركية.

من كل هذا يبدو واضحا عبث محاولة
التستر على حقيقة السياسة الامبريالية
الاميركية باعتبار ذلك الجزء منها المتعلق
بقضية الشرق الاوسط مجرد "حالة
استثنائية" وليس من صميم هذه السياسة.
وتعبير حقيقي عن جوهرها العام.

ان تأييد محمل هذه السياسة ،
والانجرار وراءها ، كما يفعل عدد كبير من
حكام الدول العربية، يعني، في نهاية
المطاف ، خدمة السياسة الاميركية في
الشرق الاوسط، بما في ذلك ، تلك الجوانب
منها التي يوجه لها النقد، بين الحين
والاخر، بعض الحكام العرب.

وحتى يكون هذا النقد صادقا ينبغي
ان يصل الى نتيجته المنطقية وهي معارضة
مجموع السياسة الاميركية الامبريالية والتوقف
عن تقديم "الخدمات" لها في صورة قواعد
عسكرية، واراضي "مناورات مشتركة" وقوات
انتشار سريع" واسواق دعاية وتضليل وخدمات
اخرى تجري في الظلام وضد شعوب المنطقة
ومصالحها المشروعة. بقلم "مراقب"